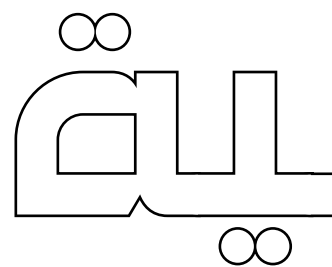


# بداية النهاية



## البحرين: المعارضة تتمدّد بالحوار

مناخ سلمي، إيجابي، يحمي حرية التجمع»، وأن «نظرائي في مجلس التعاون الخليجي أبلغوني أنهم يسعون الى تحقيق الهدف نفسه». ودعت السلطة في البحرين الى تنفيذ عروضها للحوار مع المحتجين. من جهة ثانية، تقدم نائبان كويتيان سلفيان هما، وليد الطبطبائي ومحمد هايف، بطلب لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح بشأن أسباب عدم إرسال قوات الى البحرين، فيما انتقدا «التدخل الإيراني» في شؤون المملكة الخليجية الاستراتيجية. وتحتاج هذه المذكرة إلى أصوات 25 نائباً في مجلس الأمة، الذي يضم 50 نائباً منتخباً، بينهم عضو في الحكومة لا يحق له التصويت على المذكرة.

وتجمع السلفيون أمام مقر الحكومة في مدينة الكويت، منتقدين بشدة رئيس الوزراء. وقال هايف إن «الشعب الكويتي لن يقبل بقرارات القادة الإيرانيين، ويطالب بأن تنتشر القوات الكويتية قريباً في البحرين»، داعياً رئيس الحكومة الى الاستقالة. وبدلاً من القوات، قررت الكويت إرسال قافلة طبية تضم (54 عضواً) من أطباء استشاريين وفنيين طوارئ طبية ومسعفين وهيئة ترفيهية ترافقها 21 مركبة الى البحرين، بحسب وكالة الأنباء الكويتية. إلى ذلك، ارتفع عدد القتلى منذ بداية الانتفاضة الى نحو 20 شخصاً، فضلاً عن مئات الجرحى والإعاقات، بحيث تكاثرت أخباراً الإعلانات عن اختفاء أشخاص بدل الاتصال بالأهل لتسلم الجثة. وعمدت السلطات البحرينية الى اعتقال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، نحو ساعتين قبل أن تفرج عنه. (الأخبار، أ ف ب)



عجوز بحريني ينتخب خلال تشييع اهد قتل الانتفاضة في ستره أمس (جوزيف عيد - أ ف ب)

خلال زيارته لطهران، وهي تتعلق بالتطورات الراهنة وخصوصاً في البحرين. وشدد على أهمية التوصل إلى أرضية مشتركة مع الإيرانيين يمكن البناء عليها مستقبلاً، مشيراً إلى أنه جرى التشديد خلال البيان المشترك الصادر عن اجتماعاته في طهران على التزام سوريا وإيران بسيادة البحرين واستقلالها، ودعم الأمن والاستقرار فيها. ونوّه بأهمية مبادرة الحوار الذي دعا إليه الملك حمد بن عيسى آل خليفة. كذلك رأت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، في مؤتمر صحفي في باريس، أن من حق البحرين والخليج «تنفيذاً لاتفاقيات الأمن والدفاع» التي وقعتها. لكنها أعربت عن قلقها «بحال الإجراءات التي اتخذت حالياً». وأكدت أن «هدفنا هو عملية شرعية وذات صدقية في

المعلم يؤكد أن وجود قوات «درع الجزيرة» في البحرين شرعي وليس احتلالاً

وستنظر في أي خطوات تتخذها على ضوء الرد». وفي موقف لافت، رأى وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، أن وجود قوات «درع الجزيرة» في البحرين شرعي في إطار اتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي، وليس احتلالاً. وقال إن موافقة البحرين نفسها على دخول هذه القوات تمثل الأساس الشرعي لوجودها. ووصف العلاقات السورية السعودية بالاستراتيجية. وأكد أنه نقل رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد إلى الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد

الحقد والكراهية» التي يمارسها الإعلام الرسمي، والتوقف عن تطويق «الأزمة السياسية»، في إشارة إلى ما قاله الداعية يوسف القرضاوي عن أن الثورة في البحرين شيعية ضد السنة، على عكس ثورات مصر وتونس وليبيا. ودعت أخيراً الى «تهيئة الأجواء الصحية والسليمة للبدء في الحوار السياسي». من جهة ثانية، نفت جمعية «الوفاق» أن تكون قد تسلّمت أو رفضت مبادرة سياسية تركية لحلحلة الوضع في البحرين، كما كانت قد نقلت قناة «العربية» عن مصادر تركية. وأكدت في بيان أن «قوى المعارضة حرصت على التفاعل الإيجابي مع أي مساع حميدة فاعلة، من شأنها تحقيق طموح شعب البحرين». وشددت على

أنها «تتمنّى الموقف التركي مما يجري في البحرين»، مؤكدة «أنها لو تلقت أي دعوة تركية فإنها ستتعاوى معها بكل ترحاب وإيجابية».

وفي إشارة إلى إرتفاع وتيرة التوتر مع إيران، أكد مصدر دبلوماسي أن البحرين طردت القائم بالأعمال الإيراني. وقال، السفير الإيراني غادر في وقت سابق.

كذلك طلبت السلطات الإيرانية من دبلوماسي بحريني مغادرة إيران، رداً على إجراء المناامة، حسبما أوردت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا).

في المقابل، نددت السعودية بالاعتداء على بعثتها الدبلوماسية في طهران. ونقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية قوله إن السعودية «تستنكر بشدة الاعتداءات التي تعرضت لها بعثتها الدبلوماسية في جمهورية إيران الإسلامية». وأوضح أن «وزارة الخارجية احتجّت رسمياً لدى الحكومة الإيرانية،

لعبت السلطة البحرينية الورقة الطائفية من أجل إسقاط الشرعية عن مطالب «ثورة 14 شباط»، وصرّف النظر عن مطالبها الإصلاحية، وقد ساعدها في ذلك المواقف المتطرفة لكلا المعسكرين؛ في ظل أجواء توتر متصاعد بين ضفتي الخليج

بالتوازي مع تصاعد التوتر بين الدول الخليجية وإيران على خلفية أزمة البحرين، والذي تمثل أمس بطرد القائم بالأعمال الإيراني، عقب الهجوم على السفارة السعودية في إيران، جددت قوى المعارضة دعوتها السلطة إلى تهدئة الأجواء عبر سحب الجيوش وإطلاق سراح المعتقلين، تمهيداً للحوار.

ودعت الجمعيات المعارضة السبع (الوفاق، وعد، العمل الإسلامي، الإخاء الوطني، الائتلاف الوطني، المنبر التقدمي، التجمع الوطني والتجمع القومي) في بيان إلى «الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، ومن بينهم قادة الجمعيات السياسية المعارضة، والإفصاح عن مواقع احتجاز كل المفقودين والمختفين». والتوقف عن «مهاجمة المستشفيات وفك الحصار عنها والكشف عن مصير الجرحى»، وسحب «قوات الأمن والجيش إلى تكنها وإعادة قوات درع الجزيرة من حيث أتت». وطالبت أيضاً بسحب الميليشيات المسلحة، وإيقاف «حملة

## قتيل ومئة جريح في احتجاجات درعا

هذه المجموعة «بيان الثورة السورية» أشادت فيه بأبناء الشعب السوري «الذين كسروا حاجز الخوف والرهبة وقالوا كلمة حق، مطالبين بزوال الفساد ونيل الكرامة والحرية». وقالوا إن «الشراكة قد انطلقت وستبنيها بقية المحافظات والمناطق». في المقابل، أصدر الرئيس السوري قراراً يقضي بخفض خدمة العلم 3 أشهر لتصبح 18 شهراً، ونقلت وكالة الأنباء السورية أنه «تعديل المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007 المتضمن قانون خدمة العلم وتصبح على الشكل الآتي: أ. مدة الخدمة الإلزامية 18 شهراً تبدأ من تاريخ سوق المكلفين من المناطق التجنيدية إلى معسكرات السوق، وتنتهي في اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ انقضاءها، وتعد الأيام الزائدة عن الثمانية عشر شهراً خدمة إلزامية». وأضافت «ب. أما المكلفون الذين لم ينجحوا في الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي وما دون، فتعتبر مدة خدمتهم الإلزامية واحداً وعشرين شهراً». (الأخبار، أ ف ب، يو بي أي)

وكان مسؤولون سوريون قد التقوا بشخصيات بارزة في درعا، قدّمت بعد ذلك قائمة بالمطالب، أهمها الإفراج عن السجناء السياسيين وتفكيك مقر الشرطة السرية، وعزل المحافظ وإجراء محاكمة علنية للمسؤولين عن القتل وإلغاء اللوائح التي تتطلب الحصول على تصريح من الشرطة السرية لبيع أو شراء ممتلكات. وعلى أثرها، قررت لجنة التحقيق الإفراج عن مجموعة من الشباب الذين

وكان مسؤولون سوريون قد التقوا بشخصيات بارزة في درعا، قدّمت بعد ذلك قائمة بالمطالب، أهمها الإفراج عن السجناء السياسيين وتفكيك مقر الشرطة السرية، وعزل المحافظ وإجراء محاكمة علنية للمسؤولين عن القتل وإلغاء اللوائح التي تتطلب الحصول على تصريح من الشرطة السرية لبيع أو شراء ممتلكات. وعلى أثرها، قررت لجنة التحقيق الإفراج عن مجموعة من الشباب الذين

المتظاهرون أضرموا النار في قصر العدل ومقر حزب البعث في درعا

اعتقلوا على خلفية التظاهرات. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن مصدر مسؤول «إذا لم يثبت التحقيق إدانة مجموعة من الشبان، فسيطلق سراحهم فوراً».

بدوره، أكد رئيس الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان عبد الكريم ربحاوي أن «لجنة التحقيق التي بدأت أعمالها صباح الأحد (أمس)

المتظاهرين الذين فاق عددهم عشرة آلاف شخص». وأشار إلى أن درعا تحولت الى بركان خلال التظاهرة التي نظمت في قلب المدينة القديمة. وأضاف إن الشرطة المركزية وعناصر لا يرتدون الزي الموحد ساعدوا قوات الأمن في قمع المتظاهرين. وقد استقبل مسجد العمري الذي تحول الى «مشفى ميداني» الجرحى.

وأكدت مصادر مقتل شخص وجرح أكثر من مئة آخرين، وذكر شهود عيان أن المتظاهرين أضرموا النار في قصر العدل ومقر حزب البعث في المدينة. وقال شاهد إن «أصوات الرصاص تسمع في أغلب أحياء المدينة، وإن الاتصالات الهاتفية شبه مقطوعة». وفرضت قوات الأمن طوقاً على المدينة ومنعت دخول المواطنين إليها، بينما لم تتجه أي من حافلات النقل العام الى المدينة.

وفي تشييع اثنين من القتلى الذين سقطوا في أول أيام الاحتجاج، دعا آلاف المشيعين إلى «الثورة»، تزامناً مع وصول لجنة تابعة لوزارة الداخلية كلفت التحقيق بالأحداث التي وقعت في درعا، وأدت الى مقتل 4 أشخاص.

رغم تأليف لجنة تحقيق والإفراج عن الذين اعتقلوا بسبب الاحتجاج، فإن مدينة درعا السورية واصلت تحركاتها الاحتجاجية، ما أدّى الى سقوط ضحايا جدد في مؤشر سلبي على تصاعد التوتر

لليوم الثالث على التوالي، تظاهر الآلاف في منطقة درعا السورية، ما أدى الى وقوع اشتباكات مع الشرطة التي عمدت الى تفريقهم بقنابل الغاز والرصاص الحي، ومقتل شخص وجرح نحو مئة آخرين، فيما أصدر الرئيس بشار الأسد قراراً بتقليص فترة الخدمة العسكرية ثلاثة أشهر. وطالب المتظاهرون بإنهاء حالة الطوارئ المستمرة في البلاد منذ 48 عاماً. وقال مصدر حقوقي إن «قوات الأمن أطلقت الرصاص الحي على